

أثر الكتاب في كثرة الخلاف النحوي: نُون المثني

الدكتور صبحي عبد المنعم سعيد

الأستاذ المساعد للنحو العربي، قسم اللغة العربية، كلية
الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة
العربية السعودية.

هل ركبت البحر؟

كلمة زعموا أن المبرد كان يقوها لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه!

ولقد صدق المبرد، ونحّض النصح، وكيف لا وقد جمع سيبويه في كتابه
شعاع النحو، وشرع أوضاعه، ورسم أشكاله، ووسم أغفاله، وزمّ
شوارده، وأفاء فوارده؟

وإذا كان ركوب البحر على خطره أمرا لازما لعجارة الكون وحسن نظامه -
فلقد كان النظر في كتاب سيبويه حتما مقضيا على كل مشتغل بالنحو يجب
أن يكون له ذكر في الناس، لكنّ النحويين متفاوتون في أشياء كثيرة، وأخطر
هذه الأشياء الأناة في تناول مادة علمية أملاها سيبويه ليقرأها أمثاله من
أصحاب الخليل، وأصحابه من أقران الأخفش، وصاغها صياغة عزّ منالها
أحيانا على بعض خلفه، فسارعوا إلى الخلاف عن رأيه!

ولقد عُنيت في هذا البحث بشرح خلاف شب بين البصريين منذ عصر
الزجاج، وشغل حلقات النحو قرونا طويلة، وما كان لمثل هذا الخلاف أن
يقع لو أنّ المخالفين من قراء سيبويه اتّادوا وتبيّنوا، أو لو أنّ سيبويه عني بلم
أطراف المسألة من كتابه في صعيد واحد، فجاء قوله فيها تاما موفورا!

نون المثني

يقول سيبويه في (باب مجارى أواخر الكلم من العربية): «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منها حرف المدّ واللّين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون؛ يكون في الرفع ألفا. . ويكون في الجرياء مفتوحا ما قبلها. . ويكون في النصب كذلك. . ؛ وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين؛ وهي النون، وحركتها الكسر؛ وذلك قولك: هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين»^(١).

ومن ينظرُ في هذا القول يوقن أنّ سيبويه يرى أنّ نون التثنية هي في الاسم المثني كالعوض لما مُنعه هذا الاسم من الحركة والتنوين اللذين كانا في واحده؛ لكنه قد يعجب من هذه الأمثلة التي ساقها سيبويه توضيحا لرأيه، وهي: «هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين» ذلك أنّ واحد المثني في كل من هذه الأمثلة يبدو للوهلة الأولى أنه (الرجل)، وهو اسم خال من التنوين وإن كان فيه حركة! أمّا من يرجع البصر كرّتين إلى هذا القول فإنه يستيقن أنّ سيبويه في قوله: «واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان» يعنى واحد الاسم الممكن الذي يلحق آخره التنوين والحركة، أي الواحد في أصل الأسماء، وهو الاسم الممكن المنون المجرد من (ال) والإضافة؛ ذلك أنه يستحيل على عاقل أن يتوهم أن يسوق سيبويه رأيا، ثم يعجز عن اختيار المثال الوافي بتوضيحه؛ فإذا وجدناه في هذا الباب قد مثل للمثنى الذي مُنع من الحركة والتنوين بقوله: «هما الرجلان» فإنه ينبغي لمن ينظر في هذا المثال أن يعلم أنّ النون في (الرجلان) كالعوض من الحركة والتنوين في (رجل)، وكأنّ سيبويه يشير بهذا التمثيل إلى ما هو معلومٌ للنحاة من أنّ الأصل في الأسماء أن تكون متمكنة منونة؛ يدل على ذلك قوله في الباب ذاته: «واعلم أنّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثمّ لم يلحقها [يعنى الأفعال] تنوين، ولحقها الجزم والسكون»^(٢).

قول المبرّد

ومن الأدلة على صواب ذلك الفهم الذي فهمناه من قول سيبويه أن أبا العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) لم يجاوز رأي سيبويه، وأمثله حيث شرح نون المثني في المقتضب فقال: «وإذا ثبت الواحد ألحقته ألفا ونونا في الرفع؛ أما الألف فإنها علامة الرفع، وأما النون فإنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد؛ فإن كان الاسم مجرورا أو منصوبا فعلامته ياء مكان الألف، وذلك قولك: جاءني الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين»^(٣).

ومن هذا القول يتضح لنا أن المبرّد يرى أن نون التثنية بدل من الحركة، والتنوين اللذين كانا في الواحد؛ وهذا الرأي هو رأي سيبويه ذاته. كذلك مثل المبرّد بـ«الرجلان» و«الرجلين» وكأنه يشير بهذا التمثيل إلى ما ظننا أن سيبويه يشير إليه من أن «الواحد» في قوله يراد به «الواحد» في الأصل، أي الواحد المتمكن الممكن المجرد من (ال) والإضافة.

لذلك ينبغي لمن يقرأ أمثلة المبرّد أن يردّ كل مثال منها إلى واحده المتمكن الممكن، أعني إلى (رجل)، وهو اسم فيه حركة وتنوين، فإذا تُنّي كانت النون في مثناه عوضا من الحركة والتنوين - ولا ريب.

ويؤيد فهمنا هذا لقول المبرّد تكراره الرأي ذاته، والمثال المحلى بـ(ال) في مكان آخر من المقتضب حيث قال في باب (الإضافة) عن هذه النون: «فُتبت النون مع الألف واللام؛ لأنها أقوى من التنوين؛ وذلك أنها بدل من التنوين والحركة في الواحد، كما قلت: هذان الغلامان»^(٤).

فهذا الإلحاح في التمثيل بالمثني المحلى بـ(ال) لتوضيح أن المثني «بندل من التنوين والحركة في الواحد» يؤكد أن «الواحد» المراد له هو ما فيه التنوين والحركة، أي الواحد المتمكن الممكن، أعني واحد المثني في مثاله قبل تعريفه، وهو (غلامٌ) لا (الغلامُ).

قول أبي علي الفارسي

وإنَّ القاريء ليصبح على يقين من صواب فهمنا لقول سيبويه والمبرد معا إذا نظر فيما قاله أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عن هذه النون: لقد ذهب أبو علي في هذه المسألة مذهب سيبويه، فصرَّح بأنَّ نون المثني بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد، لكنه حرص على السهولة في تمثيله حيث قال في كتابه الإيضاح: «لا يخلو الاسم المثني من أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً لحقته ألف ونون نحو: رجلان وفرسان وشجرتان وحجران وضربتان؛ وإن كان مجروراً، أو منصوباً لحقته بدل الألف ياء نحو: مررت برجلين، ورأيت رجلين. . . وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد»^(٥).

فالأمثلة التي ساقها أبو علي للمثني المرفوع هي «رجلان، وفرسان، وشجرتان. . .» ومفرد كل مثال من هذه الأمثلة هو اسم متمكن أمكن فيه حركة وتنوين، ومن الواضح الجليّ أنّ النون في (رجلان) بدل مما كان في مفرده من الحركة والتنوين. ولعلّ أبا علي - وقد تقادم الزمن حينئذٍ بالكتاب - أراد أن يشرح قول سيبويه بأمثلة قريبة من أفهام تلاميذه - حاشا ابن جنّي، وعلي بن عيسى الربيعي^(٦) - على حين أملى سيبويه كتابه ليقرأه أمثاله من أصحاب الخليل، أو أصحابه من أقران الأخفش سعيد بن مسعدة، وشتان ما بين القرنين: قرن سيبويه وقرن أبي علي!

الخلاف عن رأي سيبويه

وإذا كان ذلك كذلك فإنه ما كان ينبغي لبعض النحويين أن ينظروا في أمثلة المثني المخلاة من الألف واللام بمعزل عن أمثلة سيبويه المحلاة بها لكي لا يظنوا أنّ نون المثني عوض من الحركة والتنوين معاً في الأسماء المخلاة من الألف واللام دون غيرها، ولكي لا يجرموا إدراك ما تشير إليه أمثلة سيبويه المحلاة بها من أنّ الواحد المراد في قوله: «واعلم أنك إذا ثبت الواحد لحقته زيادتان»^(٧) هو واحد الأسماء الأشدّ تمكناً، أي الواحد قبل أن يُحلى بالألف واللام، وقبل أن يُضاف، وقبل أن يُنادى.

وياليت سيبويه أردف تلك العبارة من (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) بما يبين عن مراده، ولو أنه فعل ذلك لأراح النحويين بعده من خلاف شبّ بينهم حول ما تكون نون المثني والمجموع على حدّه بدلا منه :

أهما حركة المفرد، وتوينه في كل حال؟

أم أنّ ذلك يختلف تماما ونقصا في بعض دون بعض؟

ولقد اشتهر ذلك الخلاف في القرن الخامس الهجري وما بعده، وخاض فيه نحويون معروفون، ومن أشهر هؤلاء عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي عُني بكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي أيّ عناية، وخصّه بشروح ثلاثة: «أولها كتاب موجز سماه الإيجاز، والثاني كتاب كبير من ثلاثين مجلدا، سماه المغني، وثالثها كتاب متوسط من ثلاث مجلدات هو المقتصد»^(٨)؛ وإذا عرفنا أنّ عبدالقاهر الجرجاني قد تلمذ لأبي الحسين محمد بن الحسين بن عبدالوارث الفارسي (ت ٤٢١هـ)، تلميذ أبي علي وابن أخته^(٩)، وأنّ عبدالقاهر لم يلق من علماء العربية شيئا غير أبي الحسين^(١٠) - أصبحنا على يقين من مكانة كتاب الإيضاح بين مصادر عبدالقاهر النحوية؛ ولقد قدم عبدالقاهر في كتاب المقتصد رأيا خالف به أبا علي وسيبويه من قبله في شرح نون المثني، ثم عرض بعد ذلك قولاً كان شيخه أبو الحسين يذكره، ثم وجّه الخلاف في ذلك القول إلى شيخه ومن نقل عنه؛ وبيان ذلك فيما يأتي من القول.

رأي عبدالقاهر

شرح عبدالقاهر الجرجاني قول أبي علي الفارسي: «وهذه النون التي تقع في أواخر هذه الأسماء المثناة والمجموعة بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد»، وعرض في أثناء ذلك إلى قول أبي زكريا الفراء: «إنّ النون في رجلان جاء للفصل بين الاسم المثني والمفرد المنصوب في رأيت مسلما»^(١١) ثم عقب على ذلك بقوله: «وقد دللنا على سقوطه، وذكرنا أمثلة يُعترض بها على مذهب صاحب الكتاب»^(١٢) والجواب على ذلك مُستقصى في المغني»^(١٣).

وبعد أن أوفى عبدالقاهر على الغاية التي كان يرجوها من شرحه قول أبي علي الذي ذكرناه آنفاً، قال: «وبعد، فالنون له حالتان؛ يكون في إحدهما عوضاً عن الحركة والتنوين، وفي الثانية عوضاً عن الحركة وحدها:

فالحال الأولى قولك: رجلان ومسلمان ومسلمون؛ ألا ترى أنك تقول: مُسَلِّمٌ، فتجده مصاحباً للحركة والتنوين، وإذا كان كذلك وجب أن يُجعل النونُ في هذه الحال عوضاً عنها جميعاً. . .

والحال الثانية كقولك في النداء: يارجلان، النون عوض من الحركة وحدها؛ بدلالة أنك تقول: يارجلٌ، فتجده عارياً من التنوين؛ وكذا إذا أدخلت الألف واللام، فقلت: الرجلان، فإنَّ النون عوض من الحركة وحدها؛ لأنَّ التنوين يعاقب الألف واللام؛ ألا تراك تقول: الرجلُ؟»^(١٤).

الرد على عبدالقاهر

ويقول صبحي بن عبدالمنعم: لعل الإمام عبدالقاهر قد أبان بهذا القول في شرح «الحال الثانية» لنون المثني عن شيء مما قاله قبلاً في كتابه المغني إجابة على الأسئلة التي يُعترض بها على مذهب صاحب الكتاب^(١٥)، ولعل بعض هذه الإجابة كان نقداً لرأي سيبويه، واعتراضاً عليه؛ ولعل الإمام لم يراع مقتضى الحال إذ اعترض على سيبويه بمثل ما قاله في شرح «الحال الثانية» حيث مثل بـ(الرجلان) لبعض ما تكون فيه النون عوضاً من الحركة وحدها، على حين مثل سيبويه بالمثال ذاته لما تكون فيه النون كالعوض من الحركة والتنوين معاً، لأنَّ سيبويه صرح غير مرة في كتابه بأنَّ النكرة قبل المعرفة حيث قال: «واعلم أنَّ النكرة أخفَّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّناً؛ لأنَّ النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرَّف به»^(١٦). وحيث قال أيضاً: «... كما أنَّ النكرة هي أشدُّ تمكُّناً من المعرفة؛ لأنَّ الأشياء تكون نكرةً، ثم تُعرَّف»^(١٧).

وإذاً، فالتعيين يكون ثانياً لا أولاً، سواء أكان هذا التعيين بالإضافة أم بالألف واللام أم بالنداء؛ فقولنا: (رجلٌ) سابق على قولنا: (رجلنا) أو (الرجلُ) أو (يارجلُ).

ويا ليت سيبويه صرح بشيء من ذلك بعد قوله : «وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين»^(١٨)؛ ولو أنه فعل لاستراح الإمام من أن يخالف في نون المثني !

أما استفهام الإمام عبدالقاهر عن مفرد (الرجلين) بقوله : «ألا تراك تقول : الرجلُ؟» - يعني أن (الرجل) خال من التنوين، وينبنى على ذلك أنّ النون في (الرجلين) عوض من الحركة وحدها، لا من الحركة والتنوين معاً كما قال سيبويه - فنجيبه عليه مخالفين قائلين : نعم يا أبا بكر لا نقول : (الرجل)، بل نقول : (رجل)؛ «لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به»^(١٩).

ولو أنّ الإمام عبدالقاهر أمعن في النظر إلى ما ذكرنا بعضه مما نُثر مُفرقاً في الكتاب، وهو ضروري لشرح رأي صاحبه في نون المثني - لصدّ عن الخوض في هذا الخلاف، أو لدعا إلى نبذه.

لو أنّ الإمام عبدالقاهر نظر ما قاله أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في شرحه لكتاب سيبويه إجابة على مثل اعتراضه - ما قال الذي قاله في «الحال الثانية» بعد وفاة أبي سعيد بنحو مائة عام، ولا ختم قوله بمثل هذا السؤال! يقول السيرافي :

فإن قال قائل : إذا زعمتم أنّ النون عوض من الحركة والتنوين، فلم ثبتت مع الألف واللام ولا تنوين معها، فإذا جاز أن يوجد في موضع ليس فيه تنوين فكيف صار عوضاً من التنوين ولا تنوين؟ - فإن في ذلك جوابين كلاهما مقنع :

أحدهما أنّ النون دخلت قبل دخول الألف واللام عوضاً من الحركة والتنوين، ودخلت الألف واللام للتعريف؛ والدليل على ذلك أنّ ما فيه الألف واللام لا يجوز تثنيته، لأنه معرفة بالألف واللام، معيّن مقصود إليه، وإذا ثنيته زال التعيين، وصار من أمة كل واحد منهم له مثل اسمه. ألا ترى أنه لو قيل : ثنّ زيدا، وبقّ فيه التعريف لقلت : الزيدان؟ وذلك أنك قصدت إلى زيد الذي هو معرفة بالتسمية فلما ثنيته قلت : زيدان، فزالت التسمية والتلقيب الذي كان من أجله معرفة؛ لأنها لم يسمياً في موضع تلقيبها وتسميتها بزيدين^(٢٠) [. . .]^(٢١)، ثم أدخلت الألف

واللام عليهما، فتعرفا بها لا بالتسمية والتلقيب، فصحح بها ذكرنا أن النون حين أدخلوها دخلت عوضا من الحركة والتنوين، ثم لم تُزل الألف واللام كما أزيلت التنوين؛ لأن التنوين ساكن ساقط في الوقف، والنون متحركة ثابتة في الوقف؛ وسلم قولنا من المناقضة والدَّخَل؛ لأننا نقول: إنَّ النون تدخل عوضا من الحركة والتنوين فلم تدخل إلا كذلك^(٢٣).

ولعل في هذا الجواب الأول من جوابي السيرافي مقنعا للإمام عبدالقاهر ومن ذهب مذهبه في الخلاف عن رأي سيبويه دون أن يُحيطوا بها في الكتاب من متفرق الأقول، أو بما قاله شراحه من بعد.

عبدالقاهر ونون المثني المضاف

أما الجزء الثاني من هذا الخلاف فهو ما يتعلق بنون المثني المضاف، وقد لزم فيه عبدالقاهر رأي سيبويه بعد أن شرح مذهب مخالفه، وبيّن أنه مذهب يُقصد به التقريب والتسهيل؛ لكنَّ عبدالقاهر ردَّ على مخالفه سيبويه بما يوافق فهمه هو لقول سيبويه، وإن خالف مراد صاحب الكتاب نفسه! يقول أبو بكر:

وقد جعل بعض العلماء له حالة ثالثة، وهو أن يكون عوضا من التنوين وحده، وذلك قولك: غلاما زيد؛ لأنك تُسقطه سقوط التنوين في قولك: غلامُ زيد، والحركة لا تسقط مع الإضافة؛ ألا ترى أنك لا تقول: درهمُ زيدٍ بإسكان الميم؟ وكان الشيخ أبوالحسين يذكر هذا الوجه، وذكره مما يُقصد به التقريب والتسهيل؛ وإلا فهذه الحالة عائدة إلى الحالة الأولى، ألا ترى أنك إذا قلت: غلامان لم يكن بدُّ من أن يُعتقد في النون كونه عوضا من الحركة والتنوين؟ فإذا جاء الإضافة لم يمكن أن يقال: إنها أوجبت أن يكون النون عوضا من التنوين وحده؛ لأن الكلمة باقية على حالها؛ وإنما يجب أن يقال: إنَّ النون حذف، وإن كان لا تحذف الحركة لأجل أنه لو أثبت عوضا من الحركة على انفرادها كما فعل ذلك في الرجلان لحصل الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وجمعُ زيادتين على آخر الاسم؛ إذ كان يجب أن يقال: غلامان زيد، وذلك بمنزلة أن تقول: غلامُ زيدٍ في أنك تفصل بين الجار والمجرور، وتجمع على آخر الاسم زيادتين: إحداهما التنوين، والثانية المضاف إليه^{(٢٣)(٢٤)}.

ما سبب خلاف عبدالقاهر؟

إن من يتأمل دفاع عبدالقاهر عن رأي سيبويه في هذه الحالة يوقن أن خلافه في «الحال الثانية» لم يكن صادرا عن هوى أو ميل محض للخلاف، ولكنه نظر إلى قول سيبويه: «وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين»^(٢٥) على ضوء أمثلة أبي علي: «رجلان... مررت برجلين، ورأيت رجلين»^(٢٦) على حين صدّ عامدا عن أمثلة سيبويه^(٢٧)؛ ولو أنه صبر نفسه فنظر إلى قول سيبويه على ضوء أمثلة الكتاب «هما الرجلان، ورأيت الرجلين، ومررت بالرجلين» لاهتدى إلى الصواب متأنيا متتدا، أو لحرضته هذه الأمثلة المخالفة في الظاهر لما ضربت له - على زيادة البحث والتقصي طلبا لما يوضحها مما نشر مفرقا في كتاب سيبويه، أو مما قاله البصريون من بعده.

وإذا كان كذلك، فهل كانت سهولة أمثلة أبي علي شارحة لقول سيبويه موضحة له، أم أنها كانت سهولةً موهمةً مثيرة للخلاف على صاحب الكتاب؟ وباليتم سيبويه أغنى النحويين من بعده عن إيضاح كتابه أو شرحه!

متى بزغ هذا الخلاف؟

نلاحظ في جواب السيرافي الذي ذكرناه أنفا أنه جعل للرد على من يرى أن نون المنى إنما هي عوض من الحركة وحدها في مثل (الرجلان) و(يازيدان)، ولعل أصحاب هذا الرأي قد بنوه على مذهب أبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الزجاج المتوفى سنة ٣١١هـ الذي كان يرى أن نون المنى والجمع الذي على حده إنما هي عوض من الحركة^(٢٨)؛ وإذا فعبالقاهر قد ذهب في الحال الأولى لمذهب سيبويه، وفي الحال الثانية لمذهب الزجاج.

أما القائلون: إن نون المنى المضاف إنما هي عوض من التنوين وحده فهم ولا ريب متأثرون بمذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ الذي كان يرى أن نون المنى إنما هي عوض من التنوين وحده^(٢٩)، وإلى هؤلاء وجه أبو سعيد جوابه الثاني، إذ قال في شرح كتاب سيبويه: «والوجه الثاني من الوجهين أن النون لما

دخلت عوضاً من الحركة والتنوين، ثم رأيناها تسقط في المضاف مع ثبوت أحد بدليها وهو الحركة إذا قلت: هذان غلاما زيد، فكان المضاف في سقوط النون عنه بمنزلة ما ليس فيه حركة، إذ قد سقطت عنه النون التي هي عوض من الحركة والتنوين، فجعلوا الحركة التي في المضاف ولم يعوض منها شيء مع الحركة التي في الألف واللام بمنزلة حركتين، فعوضوا منها النون [يعني نون (الرجلان)]، وجعلوا سقوط أحد بدليها للاعتدال»^(٣٠).

ونلاحظ على هذا الجواب الثاني أنه جواب جدلي بحث خلا من أي أثر لإدراك أبي سعيد مراد سيبويه على حين كان الجواب الأول يبين عن مراد سيبويه إبانة واضحة جلية، وعن إحاطة أبي سعيد بها في الكتاب.

ومهما يكن من أمر فقول أبي سعيد هذا، وكذلك قول أبي الحسن الرماني، وهو أحد شراح الكتاب في القرن الرابع^(٣١) - يفيد أن الخلاف حول ما تكون نون المثني بدلا منه في الواحد كان شغل كثير من حلقات النحو في النصف الآخر من القرن الرابع الهجري، ولعل سبب ذلك أن كثيرا من النحويين في ذلك العصر قد شغلوا بمثل كتابي الجمل^(٣٢) والإيضاح^(٣٣) عن الإحاطة علما وفيها بما جاء في الكتاب مجتمعا أو متفرقا من مسائل النحو وقضاياها.

الخلاف في القرن الخامس

لقد كان عبدالقاهر الجرجاني أشهر من عالج هذا الخلاف حول نون المثني في القرن الخامس الهجري على رغم أنه كان ينسب نفسه إلى مدرسة البصرة^(٣٤)؛ كذلك عني بذكر هذا الخلاف نحويون آخرون من رجال هذا القرن وإن لم يُشغلوا به شرحا وتعليلا شغل عبدالقاهر؛ ومن هؤلاء طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري المتوفى سنة ٤٦٩ هـ، والذي تعلم بالعراق^(٣٥)، ولعله سمع بهذا الخلاف من أهل العراق فحكاه في المقدمة المحسبة حيث قال: «فإن قيل: فأى موضع تكون فيه النون عوضاً من الحركة وحدها، أو من التنوين وحده، أو منها جميعاً؟ فقل: ما لا يكون في واحده إلا حركة

فالنون فيه عوض من تلك الحركة مثل يازيد ويازيدان، وجاءنى الرجل والرجلان؛ وما لم يكن في واحده إلا تنوين فقط مثل عصا وفتى فالنون عوض من ذلك التنوين وحده مثل هذا فتى وفتيان، ورأيت فتى وفتيين ونحوه؛ وما كان في واحده حركة وتنوين جميعا فالنون فيه عوض منها جميعا مثل: هذا رجل، ورجلان، وامرأة، وامرأتان، ونحوه، فقس على ذلك؛ فإن أشكل عليك شيء من هذا إلى أن تبينه فقل: النون كالعوض من الحركة والتنوين جميعا كما قال سيبويه رحمه الله» (٣٦).

ونلاحظ في قول ابن بابشاذ أنه جعل الاسم المقصور مما فيه التنوين وحده مخالفا لجمهور النحاة الذين يقدرون فيه الحركة؛ كذلك نلاحظ أنه ماز بين قول سيبويه وقول المخالفين عن رأيه من أصحاب التفصيل لما تكون نون المثني عوضا منه.

وأما علي بن فضال المجاشعي المتوفى سنة ٤٧٩ هـ فهو معاصر آخر لعبدالقاهر (٣٧) صرح بالخلاف عن رأي سيبويه في نون المثني على رغم انتسابه إلى مدرسة البصرة (٣٨)، وكان ذلك في كتابه المسمى شرح عيون الإعراب حيث يقول:

ويقال: لم جىء بالنون في التثنية؟ والجواب أن سيبويه قال: جاءوا بها كالعوض لما منع الاسم من الحركة والتنوين، يريد أن حرف التثنية لا يدخله الحركة ولا التنوين لأنه لا يكون إلا ساكنا، فجعلوا النون كالعوض من ذلك؛ وليست تكون على هذه الصفة في كل مكان، ولكنها تكون مرة عوضا من الحركة فقط، ومرة عوضا من التنوين فقط، ومرة عوضا منها جميعا:

فما تكون فيه عوضا من الحركة فقط قولك: قام الرجلان ويا زيدان.
وما تكون فيه عوضا من التنوين قولك: قام غلاما زيد؛ ألا ترى أنها سقطت كما يسقط التنوين من قولك: غلام زيد؟

وما تكون فيه عوضا منها جميعا قولك: قام رجلان، وهذان غلامان، وكذلك ما جرى هذا المجرى (٣٩).

ونلاحظ فيما قاله ابن فضال وابن بابشاذ أنها حرصا على ذكر قول سيبويه في معنى النون لكنها التزما السكوت عن أمثله كفعل عبدالقاهر الجرجاني، وكأنهم جميعا آثروا

أمثلة الإيضاح المخلاة من الألف على أمثلة سيبويه المحلاة بهما، وكانت تلك هي العقبة التي عاقتهم جميعا عن فهم قول سيبويه، وأدّتهم إلى متاهة الخلاف عن رأيه!

الخلاف بعد القرن الخامس

ظل هذا الخلاف الذي نشأ حول ما قاله سيبويه عن نون المثنى يتنقل في النحويين جيلا بعد جيل، وإن تفاوتت حظوظ هذه الأجيال في النحويين المشهورين، أو فيمن خاض هذا الخلاف منهم، أو اكتفى بحكايته^(٤٠)؛ وعلى أي حال قد ذكر هذا الخلاف أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦هـ في كتابه الإيضاح في شرح المفصل^(٤١)؛ وموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش المتوفى سنة ٦٤٣هـ في شرح المفصل^(٤٢)؛ ورضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي المتوفى سنة ٦٨٦هـ في شرح الكافية^(٤٣)؛ وأحمد بن عبدالنور المالقي المتوفى سنة ٧٠٢هـ في رصف المباني في شرح حروف المعاني^(٤٤)؛ وأبوالحسن على نورالدين بن محمد الأشموني المتوفى سنة ٩٢٩هـ في منهج السالك إلى ألفية ابن مالك المعروف بـ شرح الأشموني^(٤٥). وقد سكت عن ذكر هذا الخلاف بهاء الدين عبدالله بن عقيل المتوفى سنة ٧٦٩هـ^(٤٦)؛ لكن محقق شرح ابن عقيل الشيخ محمد محيي الدين، وهو من أعلام المشتغلين بالنحو في النصف الآخر من القرن الرابع عشر الهجري لم يقصّر عن حكاية هذا الخلاف وما تشعب منه^(٤٧)، وبذا يكون خلاف النحويين حول معنى قول سيبويه: «وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين»^(٤٨) قد شغل حلقات النحو منذ عهد الزجاج حتى يوم الناس هذا!

عود إلى كتاب سيبويه

لقد ذكرنا قبلا في مقام الرد على عبدالقاهر قولين لسيبويه لو وقع أحدهما أو كلاهما للمخالفين عن رأيه لصدوا - في زعمنا - عن الخوض في هذا الخلاف، أو لدعا كثير منهم إلى نبذه، وأول هذين القولين قول سيبويه: «واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا؛ لأنّ النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرّف به»^(٤٩). أما ثانيهما فهو قوله: «... كما أن النكرة أشدّ تمكنا من المعرفة؛ لأن الأشياء تكون نكرة، ثم تُعرّف»^(٥٠).

لكن هذين القولين يبدوان للنظرة الأولى منقطعي الصلة بالاسم المثني ، ولعل هذا يرفع الحرج عن المخالفين ، ويمكن لهم أن يمشوا في خلافهم ؛ أما من يُعنى بضم أقوال سيبويه في المسألة الواحدة بعضها إلى بعض ، ويصبر نفسه على ذلك فإنه يستطيع الانتصاف لصاحب الكتاب ، ويرد مخالفه إلى الجادة دون عناء .

ولقد وقع لي قول لسيبويه أراه نصا لاغنى عنه في تفسير قوله في نون المثني « كأنها عوض لما مُنع من الحركة والتنوين »^(٥١) وإن كان سيبويه قد ذكره في مكان بعيد من هذا القول ، وجعله في بابٍ عنوانه : « هذا بابٌ صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى ، وما يعمل فيه » ، يقول سيبويه : « وإذا ثنيت أو جمعت ، فأثبتت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهؤلاء الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غيرُ هذا ، لأنَّ النون ثابتة . . فإن كفت النون جررت وصار الاسم داخلا في الجار ، وبدلا من النون ؛ لأنَّ النون لا تعاقب الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ، لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يُثنى ، فالتنوين قبل الألف واللام ؛ لأن المعرفة بعد النكرة »^(٥٢) .

ولعل هذا القول قاطع الدلالة على أنَّ سيبويه يرى أنَّ نون المثني إنما دخلت في الاسم وهو نكرة ؛ « لأنه لا يكون واحدا معروفا ثم يُثنى » .
وإذا فالنون في (الرجلان) إنما دخلت أولا في (رجلان) ، وهي في هذا الاسم كالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد - ولا ريب .

كذلك النون المحذوفة للإضافة في (غلاما زيد) إنما دخلت أولا في (غلامان) ، وهي في هذا الاسم كالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد - ولا ريب .

وكذلك القول في (زيدان) - وهو نكرة بدلالة قبوله (ال) لإفادة التعريف - فالنون فيه كالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ؛ ولا سبيل لزاعم أن يزعم أنَّ النون هنا عوض من الحركة وحدها نظرا إلى ندائه بعد ذلك ، أو تحليته بالألف واللام .

من أجل ذلك يحق لنا أن نقول: إنَّ بعض النحويين بعد المبرد كانوا إذا نظروا في الكتاب لا يُعتون أنفسهم بضم أقوال سيبويه في المسألة الواحدة بعضها إلى بعض، وأخص من تلك أقوال سيبويه في باب المثني، ولو أنهم فعلوا لاستراحوا من خلاف كثير.

أما بعد:

فإن لنا أن نتساءل:

على من يقع هذا الخلاف الذي استطال زمانه، وثبت في مكان معلوم من مصادر النحو؟

أعلى علماء لا يُعجزهم فهم القول إذا عني صاحبه بنظمه فجاء موفورا مجتمع الأطراف؟

أم على سيبويه الذي باعد بين الأخوات من أفكار مسائله فباعد بين الخاصّة من قراء كتابه وما كانوا جديرين به من فهم وإفادة؛ فأداهم ذلك إلى كثرة الخلاف - وقد عزّ عليهم أن يتبينوا؟

التعليقات

(١) أبويش عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، كتاب سيبويه، ج١، تحقيق عبدالسلام هارون (القاهرة: دار القلم، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م)، ص ١٧، ١٨ = بولاق، ج١، ص ٤.

(٢) نفسه، ص ٢٠ = بولاق، ج١، ص ٦.

(٣) أبوالعباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، ج١، تحقيق محمد عبدالحالق عزيمة (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ)، ص ٥.

(٤) نفسه، ج٤، ١٣٨٨هـ، ص ١٤٤.

(٥) أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، الإيضاح العضدي، ج١، تحقيق حسن شاذلي فرهود (القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م)، ص ٢١، ٢٢.

(٦) هو علي بن عيسى بن الفرّج - أبو الحسن الربيعي (ت ٤٢٠هـ)، أصله من شيراز، وهو من نجباء تلاميذ أبي علي الفارسي، اشتهر ببغداد وتوفي بها، ومن مؤلفاته في النحو: شرح مختصر الجرمي، وشرح الإيضاح، والبديع، الذي وصفه أبو البركات الأنباري بأنه حسن جداً. انظر: كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل (القاهرة: دار نهضة مصر، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م)، ص ص ٣٤١، ٣٤٢؛ وعلي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ج ٢، تحقيق محمد أبو الفضل (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م)، ص ٢٩٧.

(٧) انظر التعليقة رقم ١.

(٨) انظر مقدمة بحر كاظم المرجان محقق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، ج ١ (وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م)، ص ص ٢٥، ٢٦، ومصادر هذه المقدمة المذكورة في حاشيتها.

(٩) هو أبو الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث الفارسي (ت ٤٢١هـ) من أهل نيسابور، تنقل في البلاد، واستقر في جرجان، فقرأ عليه أهلها، ومنهم عبد القاهر الجرجاني. انظر: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت ٦٢٦هـ)، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (القاهرة: مطبوعات دار المأمون، د.ت.)، ج ١٧، ص ص ١٨٦، ١٨٧؛ وجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ج ١ (القاهرة: عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م)، ص ٩٤.

(١٠) كتاب المقتصد، ج ١، ص ١٨؛ بغية الوعاة، ج ١، ص ٩٤.

(١١) كتاب المقتصد، ج ١، ص ١٨٨.

(١٢) العبارة في مطبوع كتاب المقتصد: «... يعترض بها على صاحب مذهب صاحب الكتاب».

(١٣) نفسه.

(١٤) نفسه، ص ١٩٠.

(١٥) انظر موضوع التعليقة رقم ١١.

(١٦) كتاب سيبويه، ج ١، هارون، ص ٢٢ = بولاق، ج ١، ص ص ٦، ٧.

- (١٧) نفسه، ج٣، هارون (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م)، ص ٢٤١، بولاق، ج٢، ص ٢٢.
- (١٨) انظر موضوع التعليقة رقم ١.
- (١٩) انظر التعليقة رقم ١٦.
- (٢٠) في الأصل «بالزيدين» والصواب ما أثبتناه بدلالة قوله بعد ذلك: «ثم أدخلت الألف واللام عليها».
- (٢١) في هذا المكان كلمة واحدة غير واضحة.
- (٢٢) الحسن بن عبدالله أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مخطوطة السليمانية رقم ١٣١٣ (مصورة قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، رقم ٩٦/ص، وفلم رقم ١١١٣، مجموعة خاصة، الورقة ١٥/وجه).
- (٢٣) كتاب المقتصد، ج١، ص ص ١٩٠، ١٩١.
- (٢٤) يلاحظ أن عبدالقاهر مسبوق فيما قاله انتصارا لسيبويه بما قاله أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) في شرح سيبويه، مخطوطة مكتبة دامت إبراهيم باشا، السليمانية رقم ١٠٧٤ (ميكروفيلم قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، رقم ١٠١١ مجموعة خاصة) ورقة ٥/ وجه: «والنون في التثنية زائدة عوضا من الحركة والتنوين، والدليل على أنها عوض منها أنها تحذف في الإضافة كما يحذف التنوين، فتقول: غلاما زيد كما تقول: غلام زيد؛ لأن المضاف [إليه] يعاقب النون في موضعها كما يعاقب التنوين في موضعه، وتثبت النون مع الألف واللام كما تثبت الحركة، لأن الألف واللام في أول الاسم، والنون في آخره، فلا يمتنع ثبوتها معا كثبوت الحركة مع الألف واللام، ويمتنع ثبوت التنوين مع المضاف [إليه] لأنه لا يكون حرفان في موضع حرف واحد».
- (٢٥) انظر موضوع التعليقة رقم ١.
- (٢٦) انظر موضوع التعليقة رقم ٥.
- (٢٧) دليلنا على ذلك أن عبدالقادر نظر في كتاب سيبويه، وقبس منه قولاً هو جزء من العبارة التي ذكرناها في صدر هذا البحث، وجعلناها موضوعاً له: جاء في كتاب المقتصد، ج١، ص ١٨٨: «وقال صاحب الكتاب إن الألف حرف إعراب غير متحرك ولا منون».
- (٢٨) أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق زهير

زاهد، ج١ (بغداد: وزارة الأوقاف، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م)، ص ص ١٢١، ١٢٢ حيث قال: «النون عند سيويه كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين؛ والنون عند أبي العباس عوض من التنوين؛ وعند أبي إسحاق عوض من الحركة». هذا، وقد التمسنا أصل النص الذي يتضمن رأي الزجاج، وعلته فلم يقع لنا شيء من ذلك، فإكتفينا بتوجيه النقاش إلى عبدالقاهر الجرجاني، ففي الرد عليه ردُّ على صاحب المذهب الذي تبناه.

(٢٩) نفسه .

(٣٠) انظر التعليقة رقم ٢٢ .

(٣١) انظر التعليقة رقم ٢٤ .

(٣٢) أبوالقاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م).

(٣٣) انظر التعليقة رقم ٥ .

(٣٤) قال في كتاب المقتصد، ج١، ص ١٩٥: «ألا ترى أن جميع أصحابنا قالوا إن الهمزة في ابن واسم عوض من اللام المحذوفة...» .

(٣٥) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج١٢، ص ١٧ .

(٣٦) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، تحقيق خالد عبدالكريم (الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٦م)، ص ص ١٢٩، ١٣٠ .

(٣٧) انظر ترجمة وافية له في مقدمة حسن شاذلي فرهود محقق كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة تأليف علي بن فضال المجاشعي (ت ٤٧٩هـ) (الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ)، ص ص ٥ - ١٤، ومصادر هذه الترجمة .

(٣٨) انظر مرجع التعليقة الآتية رقم ٣٩، ورقة ١٤/ ظ حيث قال: «وقال الكوفيون: يرتفع المقصود بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع بـ نعم أو بئس، وهذا لا يجوز عند أصحابنا...» .

(٣٩) كتاب شرح عيون الإعراب، للقاضي أبي محمد عبيدالله بن أحمد الفزاري من إملاء الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، مخطوطة المتحف البريطاني، رقم ٥٧٢٨، مصورة ضوئية خاصة، ملك تلميذتي/ الحسنة حُصّة بنت عبدالعزيز القُنيعير، ورقة ٨/ وجه، والكتاب موضوع دراسة تُعدها لنيل درجة الماجستير.

(٤٠) لم يقع هذا الخلاف فيما نظرت فيه من نتاج العلماء المتوفين في القرن السادس الهجري .

- (٤١) الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليبي، ج١ (بغداد: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، ص ٥٣٠.
- (٤٢) شرح المفصل، ج٤ (بيروت: عالم الكتب، والقاهرة: مكتبة المتنبّي، د.ت.). ص ص ١٤٥، ١٤٦.
- (٤٣) شرح كتاب الكافية في النحو، ج١ (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.). ص ٣١.
- (٤٤) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط (دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، ص ٣٤٠.
- (٤٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، ج١، ط٣ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م)، ص ٧٥.
- (٤٦) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين، ج١ (بيروت: دار الفكر، د.ت.). ص ص ٦٧ - ٧٢.
- (٤٧) نفسه، ص ص ٧٠، ٧١، حاشية المحقق التي سهاها منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل.
- (٤٨) انظر موضوع التعليقة رقم ١.
- (٤٩) انظر التعليقة رقم ١٦.
- (٥٠) انظر التعليقة رقم ١٧.
- (٥١) انظر التعليقة رقم ١.

(٥٢) كتاب سيبويه، ج١، هارون، ص ص ١٨٣، ١٨٤ = بولاق، ج١، ص ص ٩٣، ٩٤. هذا، ولم يشر عبدالسلام هارون ولا محمد عبدالحالقي عزيمة إلى هذا النص في فهرس باب المثني. انظر: كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، ج٥ (الفهارس التحليلية للكتاب) (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م)، ص ٣٥٩؛ ومحمد عبدالحالقي عزيمة، فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م)، ص ص ١٠٣ وما بعدها.

المراجع

المخطوطات

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ). شرح سيبويه. مخطوطة دامت إبراهيم باشا رقم ١٠٧٤، السليمانية (الرياض: قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ميكروفلم رقم ١٠١١، مجموعة خاصة).

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله (ت ٣٦٨هـ). شرح كتاب سيبويه. مخطوطة السليمانية، رقم ١٣١٣ (الرياض: قسم المخطوطات، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، مصورة ضوئية رقم ٩٦ص، وفلم رقم ١١١٣، مجموعة خاصة).

المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ). شرح عيون الإعراب. مخطوطة المتحف البريطاني، رقم ٥٧٢٨ (مصورة ضوئية خاصة ملك الحسنة حُصّة بنت عبدالعزيز القنيعي).

المطبوعات

الاستراباذي، رضى الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ). شرح كتاب الكافية في النحو. بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

الأشموني، أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد (ت ٥٧٧هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل. القاهرة: دار نهضة مصر، ١٩٦٧م.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت ٤٦٩هـ). شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبدالكريم. الكويت: المطبعة العصرية، ١٩٧٦م.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر (ت ٤٧١هـ). كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ). الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي. بغداد: وزارة الأوقاف، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

الرومي، شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ). إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب. القاهرة: مطبوعات دار المأمون، د.ت.

الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ). كتاب الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة، إريد: دار الأمل، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). كتاب سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

عضيمة، محمد عبد الخالق. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت ٧٦٩هـ). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين. بيروت: دار الفكر، د.ت.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار (ت ٣٧٧هـ). الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود. القاهرة: مطبعة دار التأليف، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

الفقفي، علي بن يوسف، (ت ٦٤٦هـ). إنباء الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٠م.

المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت ٧٠٢هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ). المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٨٥هـ.

المجاشعي، أبو الحسن علي بن فضال (ت ٤٧٩هـ). كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة، تحقيق حسن شاذلي فرهود. الرياض: دار العلوم للطباعة والنشر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إساعيل (ت ٣٣٨هـ). إعراب القرآن، تحقيق زهير زاهد. بغداد: وزارة الأوقاف، ١٣٩٨هـ/١٩٧٧م.

هارون، عبدالسلام. الفهارس التحليلية للكتاب (تحت عنوان كتاب سيبويه). ج٥، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

ابن يعيش، موفق السدين يعيش بن علي (ت ٦٤٣هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب؛ القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.

Sībawayh's *Kitāb* and Grammarians' Controversies: Nūn al-Muthanna

Ṣubhī 'Abd al-Mun'im Sa'īd, Ph.D.

*Assistant Professor, Arabic Department, College of Arts,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.*

This paper discusses the disagreement about Sībawayh's *Kitāb* that arose among the Basri school grammarians since the time of al-Zajjāj, and which continued to preoccupy grammarians for a long time. The disagreement would never have arisen if scholars had been more careful in their interpretations or if Sībawayh himself had gathered the elements of the controversial question in one chapter of his book.